



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

موجز سياسات: العدد (29)

مايو 2022

إعداد:

د. هبة عبد المنعم صبري الفران كريم زايدي

واقع وآفاق قطاع التمويل متناهي الصغر في الدول العربية

- 179 مليار دولار حجم سوق التمويل متناهي الصغر عالمياً، ومن المتوقع نموه إلى 497 مليار دولار في عام 2030 وفق التقديرات الدولية.
- سعت بعض الدول العربية مؤخراً إلى دمج التمويل متناهي الصغر في المبادرات القومية الهادفة لتحسين حياة المواطنين في ضوء مساهمته في رآب فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة.
- خدمات التمويل متناهي الصغر المُقدمة من قبل المؤسسات المالية العاملة في القطاع في الدول العربية تتسع لتشمل خدمات التأمين والتحويلات، والادخار، وتطور قطاع التقنيات المالية ساعد على تقديم منتج "النانو" للتمويل الأصغر في بعض الدول العربية.
- يسجل السودان أعلى عدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في المنطقة العربية بإجمالي 47 مؤسسة، ونمو عدد العملاء في مصر بنسبة 10 في المائة في عام 2021 ليصل إلى 3.4 مليون عميل، وزيادة ملموسة لأصول القطاع بنسبة تقارب 20 في المائة في المتوسط سنوياً في كل من تونس وفلسطين خلال الفترة (2015-2020).
- جائحة كوفيد-19 أدت إلى نقص التمويل المتاح، والضغط على أوضاع السيولة، وتراجع أداء المحافظ، وإجهاد ربحية القطاع الذي تعرض لأول مرة لخسائر في بعض الدول العربية.
- ارتفاع كلفة مصادر التمويل، والمنافسة غير المتكافئة مع قطاع البنوك، والإفراط في المديونية، والحاجة إلى التركيز على إدارة المخاطر، وتفاوت الالتزام بتطبيق الحوكمة السليمة أهم التحديات التي تواجه قطاع التمويل متناهي الصغر في الدول العربية.
- الإسراع بجهود التحول الرقمي، والتركيز على قروض التمكين الاقتصادي للإناث، والتمويل متناهي الصغر المستدام، أبرز أولويات تطوير هذا القطاع في الدول العربية.

1. تمهيد

علاوة على منتجات مالية أخرى مثل خدمات التأمين والدفع والتحويلات وفي بعض

الحالات خدمات الادخار. يتم تقديم خدمات التمويل متناهي الصغر من خلال العديد من المؤسسات، تشمل من بينها المصارف، حيث يحرص بعضها على إنشاء وحدات للتمويل متناهي الصغر، تخضع بدورها لإشراف ورقابة البنوك المركزية، وشركات التمويل الأخرى المرخصة من قبل البنوك المركزية، والمؤسسات المالية غير المصرفية التي تخضع لرقابة سلطات إشرافية أخرى بخلاف البنوك المركزية، إلى جانب بعض جهات التمويل الحكومية، والجمعيات الأهلية التي تتبع كيانات/سلطات إشرافية أخرى.

بدوره يُولي صندوق النقد العربي أهمية كبيرة لتطوير القطاع المالي في الدول العربية في ضوء الدور الذي يلعبه القطاع في زيادة

يعتبر قطاع "التمويل متناهي الصغر" من بين أهم القطاعات المالية التي تساهم في دعم مستويات النمو الشامل والاحتوائى والمستدام وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. و"التمويل متناهي الصغر" أو "التمويل الأصغر" هو نوع من أنواع الخدمات المالية التي يتم تقديمها للأفراد من ذوي الدخل المنخفض أو العاطلين عن العمل والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر التي لا تتوفر لديها فرصة النفاذ إلى الخدمات المالية المُقدمة من خلال مؤسسات التمويل التقليدية وعلى رأسها البنوك⁽¹⁾. تقوم مؤسسات التمويل متناهي الصغر حول العالم بتقديم قروض للسكان محدودي الدخل، والشركات متناهية الصغر والصغيرة بهدف الحصول على تمويل يساعد هذه الفئات على تعزيز قدراتها الإنتاجية والاقتصادية وتحسين ظروفها المعيشية،

1 Allied Market Research, (2022). "Microfinance Outlook 2030".

والصحة والإسكان والتعليم والطاقة. بالتالي يُعول على التمويل متناهي الصغر في تغطية جانب من فجوة التمويل القائمة في هذا الإطار البالغة 4.2 تريليون دولار وفق تقديرات الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية⁽⁶⁾.

من جانب آخر، ساعدت زيادة مستويات استخدام سكان العالم لشبكة المعلومات الدولية، وأجهزة الهاتف المحمول الذكية، وتسارع نمو التقنيات المالية الحديثة على تحفيز نمو سوق التمويل متناهي الصغر عالمياً بشكل ملموس، حيث بات في مقدور الأفراد النفاذ إلى منصات إلكترونية للحصول على قروض صغيرة بإجراءات ميسرة وسريعة. كما زادت الصدمات الاقتصادية التي واجهت العالم مؤخراً من أهمية نشاط التمويل متناهي الصغر في ظل أهمية وجود قنوات للتمويل تساعد على تمكين الفئات محدودة الدخل على مواجهة التدايعات الناتجة عن هذه الصدمات والتخفيف من تأثيراتها على موازنات الأسر والشركات.

يعتبر ارتفاع كلفة القروض والخدمات المالية المقدمة من خلال مؤسسات التمويل متناهي الصغر، وقصر فترات السداد بالنسبة لهذه القروض بشكل عام من بين أهم التحديات التي تواجه نمو السوق عالمياً، حيث تتجه المؤسسات العاملة في هذا النشاط إلى تحميل العملاء بمستويات تكلفة مرتفعة نسبياً للقروض، للحفاظ على مستويات الربحية واستمرارية النشاط. فبخلاف المؤسسات المالية التقليدية وعلى رأسها البنوك، لا تمثل موارد التمويل من خلال قبول الودائع أهمية كبيرة في هيكل تمويل مؤسسات التمويل متناهي الصغر، كما أن بعضها غير مسموح له بالأساس بممارسة نشاط قبول الودائع، بالتالي تعتمد على مواردها الذاتية لإدارة النشاط من خلال عدد من المصادر من بينها طرح الأسهم أو غيرها من مصادر التمويل الذاتية الأخرى، أو من خلال الحصول على تمويل مصرفي أو تمويل من قبل جهات حكومية معنية. وبحسب البيانات المتوفرة، هناك تباين كبير في متوسط سعر فائدة القروض متناهية الصغر، حيث تشير البيانات المتاحة إلى أنها تتراوح عالمياً بين 20 و70 في المائة⁽⁷⁾ وسط تباين عالمي ملحوظ. ففي حين يبلغ المتوسط العالمي 38 في المائة، ترتفع الفائدة لتصل لمستويات قياسية تفوق 80

مستويات الشمول المالي وتوفير الخدمات المالية المتنوعة لشرائح واسعة من السكان في الدول العربية بما يحقق أهداف النمو الشامل والمستدام. في ضوء ما سبق، يهتم هذا العدد من موجز سياسات، إلى واقع وآفاق قطاع التمويل متناهي الصغر في الدول العربية⁽²⁾.

2. سوق التمويل متناهي الصغر عالمياً

يُقدر حجم سوق التمويل متناهي الصغر على مستوى العالم بنحو 179 مليار دولار أمريكي في عام 2020 بإجمالي عدد للعملاء يبلغ قرابة 140 مليون عميل سنوياً⁽³⁾، فيما يتوقع نمو حجم السوق إلى نحو 497 مليار دولار في عام 2030 بمعدل نمو مركب يبلغ نحو 11 في المائة خلال الفترة (2021-2030)⁽⁴⁾. يُعزى النمو المتوقع لحجم سوق التمويل متناهي الصغر عالمياً إلى العديد من العوامل من بينها ارتفاع عدد السكان غير المشمولين مالياً الذين يبلغ عددهم 1.7 مليار نسمة على مستوى العالم وفق تقديرات البنك الدولي⁽⁵⁾، يتمثل أغلبهم في سكان الدول النامية والمناطق الريفية والسكان من ذوي الدخل المنخفض الذين لا يمكنهم النفاذ إلى الخدمات المالية المقدمة من قبل البنوك ومؤسسات التمويل الأخرى لعدم توفر ضمانات الإقراض التقليدية لديهم بما لا يؤهلهم للحصول على تمويل مصرفي. حيث يُشار إلى افتقار 70 في المائة من المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل الكافي لدعم نموها في ظل وجود فجوة تمويلية لأنشطة المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع الرسمي، تقدر بنحو 5.2 تريليون دولار، إضافة إلى 2.9 تريليون دولار لفجوة تمويل المؤسسات المثيلة العاملة في القطاع غير الرسمي.

كما تعززت أهمية التمويل متناهي الصغر عالمياً في ضوء الدور الذي يلعبه على صعيد تمكين الحكومات في الدول النامية من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لاسيما فيما يتعلق بالأهداف الرامية إلى خفض مستويات الفقر العالمي، وتمكين المرأة، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير فرص العمل اللائق، حيث اتسع نطاق التمويل متناهي الصغر ليشمل بداية من عام 2016 وفي أعقاب إطلاق أهداف التنمية المستدامة ليشمل كذلك تمويل مجالات متنوعة بما يشمل الزراعة

⁶ OECD, (2020). "Global Outlook on Financing for Sustainable Development 2021: A New Way to Invest for People and Planet", Nov.

⁷ Wondirad, H. (2022). "Interest rates in microfinance: What is a fair interest rate when we lend to the poor?", Feb.

² تستند هذه السلسلة من موجز سياسات إلى نتائج استبيان أجره صندوق النقد العربي حول واقع وآفاق القطاع المالي غير المصرفي، وتم استيفائه من قبل 17 جهة إشرافية مسؤولة عن التنظيم والرقابة على هذا القطاع بما يشمل تسعة قطاعات فرعية تشمل: التأمين، سوق الأوراق المالية، شركات الوساطة المالية، شركات الاستثمار، التأجير التمويلي، التمويل متناهي الصغر، منصات التمويل الجماعي، صناديق الضمان، شركات الصرافة.

³ Convergence, (2019). "Microfinance Barometer".

⁴ Allied Market Research, (2022). "Microfinance Outlook 2030".

⁵ World Bank, (2021). "Global FINDEX Database".

البنوك المركزية لهذا النوع من القروض- لتقوم مؤسسات التمويل متناهي الصغر بدورها بإقراضها للعملاء بأسعار فائدة منخفضة.

جدول رقم (1)

تعريفات مؤسسات التمويل متناهي الصغر المُتبناة في بعض الدول العربية

الدولة	تعريف مؤسسات التمويل الأصغر
تونس	مؤسسات تنشئ في إطار المرسوم رقم (117) لعام 2011 وتختص بمنح قروض التمويل متناهي الصغر برأس مال لا يقل عن ثلاثة ملايين دينار، كما تشمل كذلك الجمعيات الخاضعة لأحكام المرسوم رقم (88) لعام 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات، برأس مال لا يقل عن مائتي ألف دينار .
السودان	أي هيئة أو شركة مساهمة عامة أو خاصة أو منظمه غير حكومية أو اتحاد أو جمعية تعاونية تُقدم خدمات التمويل الاصغر بترخيص من البنك المركزي.
السعودية	المؤسسات العاملة في مجال تمويل الأنشطة والأصول الإنتاجية لأصحاب الأعمال الصغيرة والحرفيين ومن في حكمهم لتشجيع ودعم هذا القطاع وفق متطلبات ملائمة لطبيعة عمل الشركات الراغبة في تمويل هذا المجال.
فلسطين	كل مؤسسة أو هيئة اعتبارية تمارس أعمال الإقراض أو التمويل متناهي الصغر مسجلة ومرخصة وفق أحكام النظام الرئاسي رقم (132) لسنة 2011 والمتعلق بنظام الترخيص والرقابة على مؤسسات الإقراض المتخصصة.
قطر	أي شركة مرخص لها وفقاً لأحكام قانون المصرف المركزي بمزاولة أعمال التمويل المالي ومنح الائتمان والقروض الاستهلاكية المختلفة أو أي أعمال تمويل متخصصة يحددها المصرف.
مصر	المؤسسات المُنطاط بها مهمة تقديم تمويل لأغراض اقتصادية إنتاجية أو خدمية أو تجارية في المجالات وبالقائمة التي يحددها مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية بقيمة لا تتجاوز مائتي ألف جنيه للمشروع الواحد.
المغرب	أي جمعية تهدف إلى توزيع القروض الصغيرة بشكل مباشر أو غير مباشر وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها.

المصدر: صندوق النقد العربي، (2022). "استبيان واقع وآفاق القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية".

تعمل مؤسسات التمويل متناهي الصغر على تقديم عدد من المنتجات التي ترتبط بشكل مباشر بمنح قروض التمويل الأصغر أو غيرها من الخدمات الأخرى غير المباشرة ذات الصلة ومن بينها خدمات التأمين، والدفع والتحويلات. كما يتسع نطاق خدمات هذه المؤسسات في بعض الدول العربية ليشمل كذلك خدمات التمويل متناهي الصغر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وقروض تمويل مستلزمات تحسين سبل العيش. فيما تقوم في عدد محدود من الدول بنشاط قبول الودائع.

وفي سبيل الاستفادة من الفرص التي يوفرها التحول الرقمي، اتجهت بعض الدول العربية مثل مصر إلى تقديم منتج التمويل الأصغر "النانو" "Nano Micro finance" الذي تم الترخيص

في المائة في أوزبكستان، فيما لا تزيد عن 17 في المائة في سيرلانكا⁽⁸⁾.

جغرافياً، تمثل منطقة آسيا والمحيط الهادئ أكبر سوق إقليمي للتمويل متناهي الصغر، حيث تستأثر بحصة تقدر بحوالي 42.5 في المائة من الإجمالي العالمي. من المتوقع أن تقود الصين النمو العالمي لسوق التمويل متناهي الصغر خلال الفترة المقبلة، وتبرز كأوسع الأسواق نمواً بمعدل نمو سنوي يبلغ 13.6 في المائة خلال الفترة (2021-2026).

3. تعريف ونطاق عمل مؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية⁽⁹⁾

على الرغم من اختلاف التعريفات المُتبناة في الدول العربية لمؤسسات التمويل متناهي الصغر، إلا أنها تشترك في كونها تشير إلى "المؤسسات التي تقوم بتقديم خدمات تمويلية مختلفة للأفراد وأصحاب المنشآت متناهية الصغر والصغيرة بما يساهم في الحد من البطالة وتحسين دخول الأسر الفقيرة، وتحقيق أثراً إيجابياً يساعد على زيادة حجم الاستثمار والتشغيل، وزيادة مستويات المساهمة الاقتصادية والتمكين خاصة بالنسبة للفئات محدودة الدخل".

كما تلعب هذه المؤسسات دوراً مهماً على صعيد تمكين الحكومات العربية من تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، حيث توفر التمويل اللازم لتأسيس المشروعات وتحسين مستويات المعيشة بما يساعد على تحقيق المساواة وتقليل نسب الفقر. يُلاحظ في هذا الإطار، أن بعض الدول العربية سعت مؤخراً إلى دمج التمويلات الممنوحة من قبل هذه المؤسسات في المبادرات القومية الهادفة إلى تحسين حياة المواطنين على غرار انخراط مؤسسات التمويل متناهي الصغر في مصر في أنشطة تمويل "مبادرة حياة كريمة" التي تُنفذ في صعيد مصر والمناطق الأكثر فقراً بهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين سبل العيش في تلك المناطق.

كما يتكامل عمل هذه المؤسسات المالية مع عمل البنوك التي لا يستطيع أغلبها إلا أن يوفر خدماته لشريحة محددة من العملاء من الأفراد والشركات الكبيرة والمتوسطة في الدول العربية ممن تتوفر لديهم ضمانات للحصول على القروض بما يتوافق مع طبيعة عمل المؤسسات المصرفية. كما يُلاحظ أن البنوك في بعض الدول العربية لديها محافظ للإقراض متناهي الصغر، أو تقوم بتوفير تمويلات بشكل مُجمع لمؤسسات التمويل متناهي الصغر -مدعومةً في بعض الحالات بالضمانات المقدمة من قبل

⁹ الصندوق النقد العربي، (2022). "استبيان واقع وآفاق القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية".

⁸ "Kneiding, Christoph; (2008). "Rosenberg, Richard. Variations in Microcredit Interest Rates", CGAP brief. World Bank, Washington, DC.

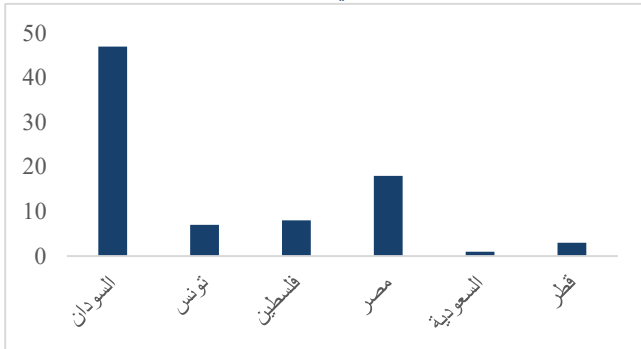
4. واقع مؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية⁽¹⁰⁾

يبلغ عدد مؤسسات التمويل متناهي الصغر في سبع دولة عربية توفرت عنها بيانات عن نشاط القطاع 84 مؤسسة، يتوزع نحو 77 في المائة منها في كل من السودان ومصر اللتان يتوفر بهما العدد الأكبر من هذه المؤسسات بنحو 47 مؤسسة في السودان و18 مؤسسة في مصر، فيما تتوزع باقي المؤسسات في فلسطين، وتونس، وقطر، والسعودية.

سجل كل من إجمالي أصول مؤسسات التمويل متناهي الصغر، والتمويل الممنوح من قبلها تبايناً ما بين الدول العربية خلال الفترة (2015 - 2020)، بما يعكس عدد من العوامل التي تختلف من دولة عربية إلى أخرى. ففي حين سجل إجمالي أصول هذه المؤسسات ارتفاعاً في كل من تونس والسعودية وفلسطين، شهد تراجعاً في كل من السودان، وقطر. كما سجل كذلك حجم التمويلات الممنوحة من قبل هذه المؤسسات ارتفاعاً في كل من تونس وفلسطين والسعودية ومصر، بينما تراجع في كل من السودان وقطر خلال نفس الفترة.

شكل رقم (1)

عدد مؤسسات التمويل متناهي الصغر في بعض الدول العربية



المصدر: صندوق النقد العربي، (2022). "استبيان واقع وآفاق القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية".

شهد عدد العملاء النشيطين لمؤسسات التمويل متناهي الصغر نمواً ملحوظاً في عدد من الدول العربية، بنحو 56 في المائة خلال الفترة (2018-2020) في السعودية، ونما بنسبة 38 في المائة في السودان خلال الفترة (2015-2020). كما زاد عدد عملاء التمويل متناهي الصغر في مصر بنسبة 10 في المائة مؤخراً ليصل إلى 3.4 مليون عميل بنهاية الربع الثالث من عام 2021، مقابل 3.1 مليون عميل لنفس الفترة من عام 2020. كما شهدت قيمة التمويلات الممنوحة من قبل مؤسسات التمويل الأصغر في مصر

له من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية في عام 2019 ويعتمد بشكل أساسي على التقنيات الرقمية بهدف توفير احتياجات ومتطلبات رأس المال العامل لصغار المزارعين والأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص. تركز آلية عمل المنتج على استخدام التقنيات المالية الحديثة في كافة مراحل منح التمويل من خلال استخدام تطبيقات تتوفر من خلال الهواتف الذكية لمنح التمويل متناهي الصغر استناداً إلى نظام تحليل المعلومات الائتمانية باستخدام تقنيات تعلم الآلة (Machine Learning).

تضع بعض الدول العربية حدوداً قصوى لمستويات التمويل الممنوح من قبل هذه المؤسسات، أو حدوداً دنياً لرأس مال هذه المؤسسات. فعلى سبيل المثال، لا تزيد قيمة التمويل الممنوح من قبل مؤسسات التمويل متناهي الصغر عن مائتي ألف دينار في تونس، و50 ألف درهم في المغرب، فيما ترتفع قيمة التمويل إلى 150 ألف درهم في المغرب في حال وجود سجل تجاري للشركة أو كون الحاصل على التمويل يحمل صفة المقاول الذاتي، أو في حالة التعاونيات الفلاحية. بينما لا تزيد قيمة التمويل الممنوح بغرض اقتناء، أو بناء، أو إصلاح المساكن، أو تزويدها بالماء والكهرباء، أو الاكتتاب في عقود تأمين لدى شركات التأمين وإعادة التأمين عن 100 ألف درهم. كما لا تتجاوز قيمة القروض متناهية الصغر في مصر مائتي ألف جنيه.

جدول رقم (2)

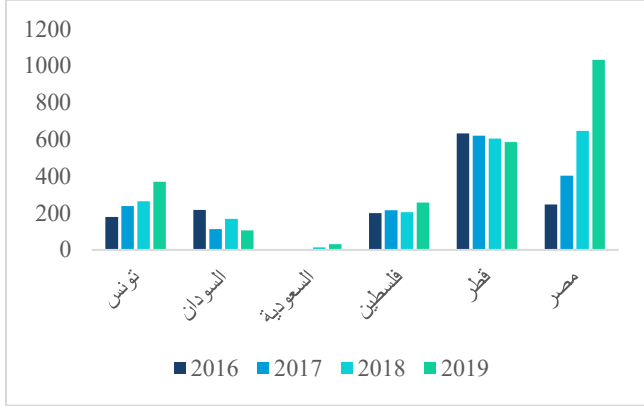
الخدمات التي تقدمها مؤسسات التمويل متناهي الصغر المُتبناة في بعض الدول العربية

الدولة	تعريف مؤسسات التمويل الأصغر
تونس	- تمويل الأنشطة الاقتصادية. - تمويل تحسين ظروف العيش.
السودان	- خدمات التمويل. - خدمات الادخار. - التحويلات الداخلية.
فلسطين	- خدمات التمويل متناهي الصغر التقليدي والإسلامي. - خدمات الدفع والحالات والتأمين الأصغر في سياق استراتيجية القطاع (2019-2023).
مصر	- حالات المحافظ الائتمانية. - معاملات خدمات توزيع وثائق التأمين متناهي الصغر. - خدمات التأمين الإلزامي. - خدمات المدفوعات الإلكترونية. - خدمات التمويل متناهي الصغر (Nano Finance). - خدمات توزيع وثائق التأمين متناهي الصغر.
المغرب	- تمويل عمليات إنشاء أو تطوير نشاط إنتاجي بهدف الإدماج الاقتصادي. - اقتناء أو بناء أو إصلاح سكن خاص؛ أو تزويد المساكن بالماء أو الكهرباء. - اكتتاب في عقود تأمين لدى شركات التأمين وإعادة التأمين.

المصدر: صندوق النقد العربي، (2022). "استبيان واقع وآفاق القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية".

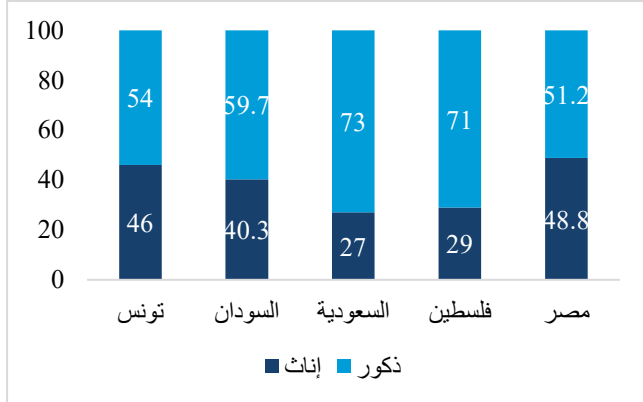
10 صندوق النقد العربي، (2022). "استبيان واقع وآفاق القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية".

شكل رقم (3)
تطور التمويل الممنوح من قبل مؤسسات التمويل متناهي الصغر في
الدول العربية (مليون دولار) (2016-2020)



المصدر: صندوق النقد العربي، (2022). "استبيان واقع وآفاق القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية".

شكل رقم (4)
توزيع القروض متناهية الصغر الممنوحة بحسب النوع الاجتماعي (%)
(2019-2020)



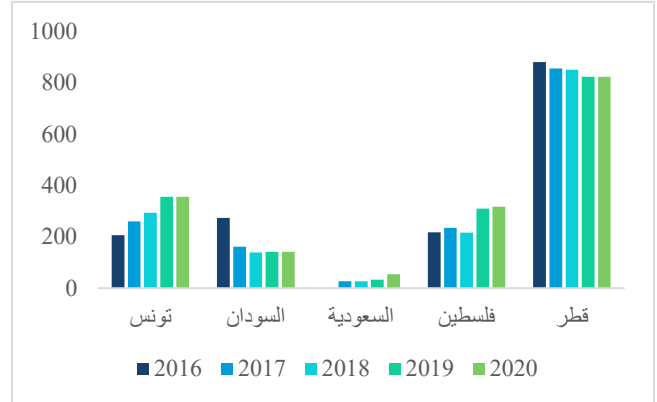
المصدر: صندوق النقد العربي، (2022). "استبيان واقع وآفاق القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية".

يُلاحظ انخفاض مستويات قروض التمويل متناهي الصغر المتعثرة إلى إجمالي قروض القطاع في بعض الدول العربية، حيث لا تتجاوز 3 في المائة في كل من السودان وقطر في عام 2020، بينما سجلت في فلسطين نحو 11 في المائة في عام 2019، وواصلت ارتفاعها في عام 2020 بفعل جائحة كوفيد-19 لتسجل 13 في المائة في عام 2020.

ارتفاعاً لتصل إلى 24.4 مليار جنيه بنهاية شهر سبتمبر من عام 2021 بزيادة نسبتها 35 في المائة، مقارنة بقيمة التمويل الممنوحة من قبل هذه المؤسسات بنهاية شهر سبتمبر من عام 2020⁽¹¹⁾، ما يشير في مجمله إلى النمو المتسارع لنشاط القطاع في عدد من الدول العربية. كما شهد متوسط القروض الممنوحة للعميل الواحد (إجمالي القروض الممنوحة إلى إجمالي عدد عملاء التمويل الأصغر) ارتفاعاً في عدد من الدول العربية، حيث سجل نمواً بنسبة 12.8 في المائة في تونس ليصل إلى 1263 دولاراً للعميل في عام 2020، مقارنة بنحو 800 دولاراً للعميل في عام 2015. وارتفع في السعودية بنسبة 8.5 في المائة ما بين عامي 2018 و2020 ليصل إلى 2853 دولاراً، وبلغ في فلسطين 3585 دولاراً في عام 2020 بزيادة بلغت 6.5 في المائة مقارنةً بالمتوسط المماثل المُسجل في عام 2015.

من حيث القروض الممنوحة وفقاً للنوع الاجتماعي، وفي ظل الأهمية الكبيرة التي توليها الحكومات العربية للتمكين الاقتصادي للمرأة، يُلاحظ أن نسبة القروض متناهية الصغر الممنوحة للإناث لا تزال أقل من مثيلاتها الممنوحة للذكور في بعض الدول العربية.

شكل رقم (2)
تطور أصول مؤسسات التمويل متناهي الصغر في بعض الدول العربية
(مليون دولار) (2016-2020)



المصدر: صندوق النقد العربي، (2022). "استبيان واقع وآفاق القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية".

11 الهيئة العامة للرقابة المالية، مصر، (2021). "تقرير الربع الثالث من عام 2021: نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، والجمعيات، والمؤسسات الأهلية، والشركات، سبتمبر.

- تطبيق المخالفات والعقوبات الإدارية والمالية على مؤسسات التمويل متناهي الصغر المخالفة للأنظمة والقوانين الصادرة من الجهات الإشرافية.

- تفعيل منظومة إدارة المخاطر لدى مؤسسات التمويل الأصغر، وطلب تقارير وإحصاءات بصورة دورية بهدف تقليل مستوى المخاطر لدى المؤسسات العاملة في القطاع.

جدول رقم (3)

الجهة الإشرافية المناطة بها الرقابة على قطاع مؤسسات التمويل الأصغر في بعض الدول العربية

الدولة	الجهة الإشرافية المعنية بالرقابة على مؤسسات التمويل الأصغر
تونس	سلطة رقابة التمويل الصغير.
السعودية	البنك المركزي السعودي.
السودان	بنك السودان المركزي.
فلسطين	سلطة النقد الفلسطينية.
قطر	مصرف قطر المركزي.
مصر	الهيئة العامة للرقابة المالية.
المغرب	بنك المغرب.

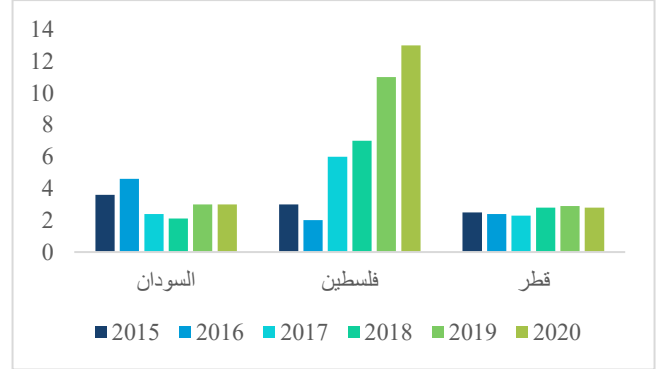
المصدر: صندوق النقد العربي، (2022). "استبيان واقع وآفاق القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية".

6. الجهود المبذولة لتطوير الأطر التشريعية والرقابية والمؤسسية المنظمة لعمل قطاع مؤسسات التمويل الأصغر في الدول العربية

تعمل الجهات التشريعية والرقابية على تعزيز وتطوير وتطبيق الأطر الرقابية على قطاع التمويل متناهي الصغر بما يمكنه من الوفاء بدوره وتعزيز الملاءة المالية للقطاع وتطوير مستويات أدائه وفق أفضل الممارسات الدولية.

في هذا السياق، عملت الهيئات الإشرافية المعنية بالرقابة على التمويل الأصغر في الدول العربية على تحديث عدد من القوانين واللوائح المنظمة للقطاع بما يعزز من نمو القطاع واستدامته وتحقيق استقراره ورفع وعي شريحة المتعاملين حول الحلول التمويلية، علاوة على زيادة مستويات الامتثال من قبل مؤسسات التمويل الأصغر لمبادئ التمويل الصادرة من الجهات التشريعية والرقابية. كما تعمل السلطات الإشرافية على تطبيق معيار المحاسبة الخاص بالأدوات المالية على الشركات التي تزاوّل أنشطة مالية غير مصرفية ومنها مؤسسات التمويل متناهي الصغر بما يتوافق مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية لاسيما

شكل رقم (5)
نسبة القروض متناهية الصغر المتعثرة إلى إجمالي القروض متناهية الصغر (%)



المصدر: صندوق النقد العربي، (2022). "استبيان واقع وآفاق القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية".

5. الجهات الرقابية المسؤولة عن الإشراف على قطاع مؤسسات التمويل الأصغر

تعمل الجهات الإشرافية المسؤولة عن قطاع مؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية ممثلة في البنوك المركزية، والجهات الإشرافية المستقلة الأخرى المناط بها دور المشرع والمنظم لقطاع تمويل المؤسسات متناهية الصغر على إصدار الأنظمة واللوائح لضمان سلامة القطاع ونموه، واستقراره وعدالة تعاملاته. تتلخص أدوار ومسؤوليات الجهات الرقابية والتشريعية المسؤولة عن قطاع مؤسسات التمويل الأصغر في الدول العربية على النحو التالي:

- إصدار التراخيص اللازمة للمؤسسات التي تعمل ضمن قطاع التمويل متناهي الصغر للقيام بعمليات التمويل كلها أو أي فئة منها، وإيقاف أو سحب الترخيص الممنوح لمزاولة أعمال التمويل في حال مخالفة النصوص المحددة.
- إصدار القواعد واللوائح والتعليمات المتعلقة المنظمة لأنشطة قطاع التمويل متناهي الصغر.
- القيام بعمليات الرقابة المكتتبية والرقابة الميدانية على مؤسسات التمويل الأصغر للتأكد من السلامة المالية لهذه الشركات وقدرتها على احتواء المخاطر.
- مراقبة ومتابعة مؤسسات التمويل متناهي الصغر العاملة تحت مظلة الجهات الرقابية والتأكد من مدى تطبيقها للتشريعات واللوائح الصادرة.

كذلك باحترام قواعد الحوكمة وتبني سياسة سليمة لمواجهة المخاطر.

أما في السودان، فقد تم إصدار إطار تنظيمي ورقابي لتنظيم مؤسسات التمويل متناهي الصغر، كما يتم إصدار منشورات وضوابط بصوره مستمرة لضمان سلامة واستدامة خدمات القطاع.

في ذات الإطار، ركزت الجهات الإشرافية في فلسطين عملها ضمن ثلاث محاور رئيسية، تتمثل فيما يلي:

- الاطر التشريعية: يتم تنظيم القطاع استناداً لأحكام النظام الرئاسي رقم (132) لسنة 2011 وقد تم العمل مؤخراً على اقتراح تعديلات على النظام بما يتواءم والرؤية الاستراتيجية للقطاع بحيث يتم تنوع الخدمات المقدمة من خلاله.

- الاطر الرقابية: تم العمل على إعداد إطار رقابي جديد للقطاع قائم على أساس انضباط السوق وحماية حقوق العملاء مع تطبيق أسس احترازية حيثما يلزم ووفقاً لحجم كل مؤسسة على حدة.

- الأطر الاستراتيجية: تم العمل على تطوير رؤية استراتيجية للقطاع هادفة لتعزيز مكانة القطاع وزيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز المساهمة الاجتماعية له.

فيما يتم في إطار الدور الرقابي والإشرافي المنوط بالهيئة العامة للرقابة المالية في مصر، بذل العديد من المجهودات لتنمية نشاط التمويل متناهي الصغر منذ صدور القانون رقم 141 لسنة 2014 بشأن تنظيم ممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر ليشمل نطاق تطبيقه تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، إضافة إلى زيادة الحد الأقصى لتمويل المشروع متناهي الصغر الواحد ليبلغ مائتي ألف جنيه، إلى جانب السماح لمؤسسات التمويل متناهي الصغر المرخص لها بمزاولة أنشطة مالية غير مصرفية أخرى وفق الضوابط التي تضعها الهيئة، فضلاً عن تعديل مسمى "الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر" ليصبح "الاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر". كما تم تعديل النظام الأساسي له ليضم الجهات المرخص لها بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.

كما قامت الهيئة العامة للرقابة المالية في عام 2020 بإصدار لائحة الضوابط الرقابية والمؤسسية المنظمة لنشاط التمويل الأصغر، التي تضمنت قرارات بشأن قواعد وإجراءات الترخيص للشركات الراغبة في مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والشركات الراغبة في مزاولة نشاط تمويل المشروعات

المعيار رقم (9) (IFRS9). في ذات السياق، تعمل السلطات الإشرافية ذات العلاقة على تفعيل إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال إصدار عدد من اللوائح والقوانين المنظمة للقطاع في هذا الشأن.

كذلك، تعمل الجهات الإشرافية ذات العلاقة على إجراء تعديلات على النظام التشريعي القائم بما يتواءم مع الرؤية الاستراتيجية للقطاع بحيث يتم تنوع الخدمات المقدمة من خلاله، ذلك إلى جانب العمل على تطوير الأطر الرقابية للقطاع القائمة على أساس انضباط السوق وحماية حقوق العملاء مع تطبيق أسس احترازية بحسب حجم المؤسسة المقدمة للتمويل، فضلاً عن تطوير رؤية استراتيجية للقطاع هادفة لتعزيز مكانة القطاع وزيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز المساهمة الاجتماعية.

كما تعمل الجهات الإشرافية على إصدار منشورات وضوابط بصوره مستمرة لضمان سلامة واستدامة خدمات التمويل متناهي الصغر، وتعزز من مستوى التثقيف لدى مقدمي الخدمة والمتعاملين، إلى جانب وضع عدد من اللوائح بشأن تنظيم الحوكمة وإدارة المخاطر في شركات التمويل الأصغر، وضمان وجود وحدات متخصصة تعمل على خدمة متعاملي القطاع ومتابعة الشكاوى والمقترحات من قبلهم. كما تواصل السلطات الإشرافية المعنية عملها في نطاق الرقابة الميدانية والمكتبية على قطاع التمويل الأصغر ورصد التطورات الناجمة عن ذلك لأغراض تحديث التشريعات المنظمة للقطاع.

من جهة أخرى، وتفعيلاً للدور الرئيس الذي يلعبه قطاع التمويل متناهي الصغر في تطوير الشمول المالي والاستفادة من الفرص التي يتيحها الشمول المالي الرقمي، فضلاً عن مساهمته في تسهيل الوصول للتمويل اللازم للجهات والشركات التي يصعب عليها التعامل مع البنوك. تعمل الجهات الإشرافية على نشر المعرفة بآليات الشمول المالي الرقمي، وتعزيز التحول الرقمي لمؤسسات التمويل متناهي الصغر وعملياتها.

في هذا الإطار، اتخذ بنك المغرب في عام 2008 مجموعة من الإجراءات كان من أهمها إعادة هيكلة القطاع من خلال دمج الجمعيات العاملة ضمن القطاع، وإنشاء شبكة تضامنية بين جمعيات التمويل متناهي الصغر من أجل اقتسام المصاريف المترتبة على استخدام النظام التقني من خلال الشبكة المعلوماتية، إضافة إلى إدارة المخاطر وإلزام هذه المؤسسات بتبادل المعلومات الائتمانية بينها حول المستفيدين من القروض ذلك في إطار نظم مركزية للمخاطر (credit bureau)، وتوحيد القواعد المحاسبية خصوصاً تلك المتعلقة بتصنيف الديون المتعثرة لمؤسسات التمويل، وتغطيتها بالضمانات وإلزامها

7. حماية عملاء مؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية

يتسم التمويل متناهي الصغر وفقاً للتجارب السائدة في مختلف بلدان العالم بأنه يعتمد على الاتصال الشخصي والمباشر بين جهة التمويل والعملاء، بما يتطلب وجود كيانات منظمة للتواصل الشخصي مع الأفراد والكيانات والمشروعات متناهية الصغر. بناءً عليه تسعى مؤسسات التمويل الأصغر في الدول العربية إلى الالتزام بأفضل الممارسات الدولية لحماية عملاء التمويل متناهي الصغر وخاصة المقترضين ومن بينها ستة مبادئ رئيسية وهي (12):

- تزويد العملاء بكافة المعلومات عن طبيعة التمويل الممنوح بما في ذلك الفائدة والرسوم وغيرها من التكاليف التي يجب عليهم دفعها.
- الالتزام باعتبارات الكفاءة التشغيلية من خلال الموازنة ما بين اعتبارات الوصول إلى أكبر عدد من العملاء، و التسعير العادل للخدمات، وعدم تحميل العميل بأية تكاليف نتيجة عدم تحقيق المؤسسة لمستويات الكفاءة التشغيلية المطلوبة.
- دراسة القدرة الائتمانية للعملاء وعدم منحهم قروض تفوق قدرتهم على السداد.
- المعاملة المنصفة والمسؤولة للعملاء.
- تبني آلية واضحة لتقديم الشكاوى.
- الالتزام بسرية بيانات العملاء.

يتطلب الوفاء بهذه المبادئ التزام مؤسسات التمويل بمنح قروض التمويل المتناهي الصغر استناداً إلى نموذج عقد/ طلب للقرض أو الخدمة المالية موضح به التكاليف والمصروفات الحقيقية والمتعلقة بالقرض أو الخدمة المالية التي يدفعها العميل، إلى جانب شروط منح القرض والسياسات التي تتبعها الشركة في الصرف، والتحصيل، والتعامل مع حالات التأخر أو عدم السداد. ويجب أن يحصل العميل على نسخة رسمية لعقد/طلب القرض أو الخدمة المالية الذي يتم توقيعه. كما يجب أن يشرح موظفو القروض شفهاً للعملاء جميع الشروط والأحكام، كما لا بد من التزام تلك المؤسسات بإصدار إيصالات مختومة نظير الأقساط التي يتم استلامها من العملاء.

كما ينبغي على مؤسسات التمويل متناهي الصغر الالتزام بالمعاملة اللائقة من قبل موظفي القروض للعملاء، وعدم اللجوء إلى ممارسات غير قانونية عند تحصيل الديون. كذلك ينبغي قيام مؤسسات التمويل متناهي الصغر بالدراسة المستفيضة

المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. إضافة إلى إصدار قرارات بشأن الشروط الواجب توافرها في الجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر.

كما عملت الجهات الإشرافية في مصر على تشجيع معاملات الشمول المالي الرقمي لمؤسسات التمويل متناهي الصغر، من خلال قرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية بشأن السماح لمؤسسات التمويل متناهي الصغر بالتعاقد مع شركات تشغيل الهاتف المحمول أو أي جهة أخرى يعتد بها البنك المركزي المصري كمقدم لخدمة الدفع باستخدام الهاتف المحمول.

كما تم في هذا الإطار إطلاق الترقية الذاتية لمؤسسات تمويل المشروعات متناهية الصغر، حيث ترى هيئة الرقابة المالية في مصر تعظيم إمكانيات جهات تمويل المشروعات متناهية الصغر الأقل تصنيفاً في تطوير قدراتها بما يسمح بتلبية احتياجات أعداد متزايدة من المشروعات متناهية الصغر في المناطق الريفية والنائية والواحدة.

من جانب آخر، قامت الهيئة بإطلاق مبادرة الشمول المالي الرقمي بهدف رفع معدلات الشمول المالي في مصر باستخدام أدوات الدفع الرقمية في القطاع المالي غير المصرفي وبالأخص قطاع التمويل متناهي الصغر، ذلك بالتعاون مع مجموعة من شركاء التنمية، حيث استندت المبادرة إلى أربع محاور رئيسية تقوم على نشر المعرفة بآليات الشمول المالي الرقمي، وبناء القدرات لآليات الشمول المالي الرقمي للعاملين في جهات تمويل المشروعات متناهية الصغر. إضافة إلى تطوير آليات رقمية لتحفيز العملاء على استخدام أنظمة الدفع غير النقدي المختلفة، وتطوير دليل إرشادي لأدوات الشمول المالي الرقمي.

كما يقوم البنك المركزي السعودي بمتابعة أبرز المتغيرات التي تؤثر على الأنشطة الخاضعة لرقابته. وفي سبيل تطوير عمل شركات التمويل متناهي الصغر، يقوم البنك المركزي بتحديث القواعد المنظمة لأعمال هذه الشركات بشكل مستمر حيث تم إصدار آخر تحديث لهذه القواعد في النصف الثاني من عام 2019 بهدف تبسيط المتطلبات التي تخضع لها هذه المؤسسات للسماح لها باجتذاب شريحة أكبر من العملاء من خلال رفع سقف التمويل. فيما قامت الجهات الإشرافية في قطر بوضع الأنظمة الرقابية للقطاع المالي بالاستناد إلى المعايير الدولية، ذلك سعياً منها لتطوير الأطر التشريعية والرقابية والمؤسسية المنظمة لعمل قطاع مؤسسات التمويل متناهي الصغر.

¹² الهيئة العامة للرقابة المالية، مصر، (2022). "حماية عملاء التمويل متناهي الصغر".

لمستويات قدرة العملاء على السداد والاستعانة في سبيل ذلك بكل الوسائل الممكنة ومن بينها تقارير الاستعلام الائتماني قبل منح الائتمان بهدف حماية العملاء من الإفراط في الاقتراض.

8. الجهود المبذولة لتنظيم مؤسسات التمويل الأصغر وضمان التزامها بالمعايير الدولية

تعمل الجهات الإشرافية المسؤولة عن قطاع التمويل متناهي الصغر في الدول العربية على مواكبة أحدث ممارسات الحوكمة السليمة بما ينسجم مع أفضل المعايير العالمية، الأمر الذي يسهم في دفع قطاع التمويل الأصغر من أجل رفع معدلات النمو. كما يؤدي التطبيق السليم للضوابط الرقابية والتشريعية إلى رفع مستوى الخدمات المقدمة من مؤسسات التمويل الأصغر.

في هذا الإطار، يُعد الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية عاملاً رئيسياً لنمو قطاع التمويل الأصغر في الدول العربية، حيث تعمل الجهات الإشرافية على إلزام المؤسسات المالية غير المصرفية ومنها مؤسسات التمويل الأصغر بالمعايير المحاسبية الدولية ومن بينها التوافق مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية وخاصة ما يتعلق بالمعيار رقم (9) (IFRS9). ففي هذا الإطار، قامت هيئة الرقابة المالية في مصر بإصدار القرار رقم (200) لسنة 2020 بشأن تكوين احتياطي لمواجهة مخاطر آثار تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (47) الخاص بالأدوات المالية على بعض الشركات التي تزال أنشطة مالية غير مصرفية ومنها مؤسسات التمويل الأصغر بما يتوافق مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير الدولية من بينها المعيار (IFRS9).

فضلاً عن إلزام الجهات الإشرافية للمؤسسات العاملة ضمن قطاع التمويل الأصغر بالامتثال لمبادئ الحوكمة الدولية في هذا النوع من المؤسسات، ومن بينها تطبيق الضوابط الرقابية الصادرة من الجهات المشرفة لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ذلك إلى جانب القيام بجولات التفتيش الميداني والمكتبي بشكل دوري على مؤسسات التمويل الأصغر مما يساهم في رفع معدلات امتثالها بالمعايير والمتطلبات الرقابية.

اتصلاً بما سبق، يقوم بنك المغرب بمتابعة المؤسسات العاملة ضمن قطاع التمويل الأصغر عن طريق المراقبة المستمرة ميدانياً ومكتبياً بالإضافة إلى عقد الاجتماعات السنوية بين بنك المغرب والمؤسسات والجمعيات العاملة ضمن القطاع. فيما قامت سلطة النقد في فلسطين على إعداد إطار رقابي جديد للقطاع قائم على أسس انضباط السوق وحماية حقوق العملاء مع تطبيق الأسس الاحترازية على بعض المؤسسات، من خلال العمل على إعداد أدلة عمل للرقابة المكتبية والميدانية تتوافق مع هذا الإطار وتتواءم مع المعايير الدولية المنظمة لتلك الموضوعات.

في مصر، وفي إطار اهتمام هيئة الرقابة المالية بتوافق مؤسسات التمويل الأصغر مع المعايير الدولية، تم إصدار عدة قرارات في عام 2019 تتعلق بالضوابط الرقابية الخاصة بمجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمؤسسات التمويل الأصغر، وقوائم العقوبات ذات الصلة.

كما أصدرت الهيئة عدة أدلة إرشادية لتحسين درجة التزام مؤسسات التمويل الأصغر تجاه المعايير الدولية الخاصة بمجموعة العمل المالي الدولي (FATF)، إضافة إلى تعزيز جهود التوعية والتدريب للجهات العاملة بنشاط التمويل متناهي الصغر بشأن ممارسات حماية حقوق العملاء بما يتفق مع المبادئ الرئيسية الدولية في هذا الصدد، فضلاً عن قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بمهام التفتيش الميداني والمكتبي المستمرة على مؤسسات التمويل الأصغر مما ساهم في زيادة امتثالها بالمعايير والمتطلبات الرقابية.

في ذات الصدد، أصدرت الهيئة قراراً بشأن قواعد حوكمة الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية ومن ضمنها شركات التمويل متناهي الصغر، مما يساعد على امتثالها لمبادئ الحوكمة الدولية في هذا النوع من المؤسسات.

في السعودية، يقوم البنك المركزي ببذل جهود كبيرة لتنظيم عمل شركات التمويل متناهي الصغر وضمان التزامها بالمعايير الدولية ومن أبرزها القيام بزيارات تفتيشية دورية على الشركات المعنية والتأكد من صحة العمل وسلامة الإجراءات لدى هذه المؤسسات. بينما يتم في قطر إجراء التقييم المستمر للممارسات القائمة في الجهات الرقابية الرئيسية ومقارنتها مع أفضل الممارسات الدولية.

9. انعكاسات جائحة كوفيد-19 على مؤسسات التمويل الأصغر في الدول العربية

على غرار القطاع المصرفي ككل، تأثرت مؤسسات التمويل متناهي الصغر بالآثار الاجتماعية والاقتصادية للأزمة الصحية التي أضعفت قدرة عملاء هذه المؤسسات على السداد، وهم بطبيعتهم من ذوي الدخل المنخفض وغير المستقر. ولقد عانى عدد كبير من المستفيدين من توقف نشاطهم وبالتالي لم يتمكنوا من الوفاء بالتزاماتهم.

وتماشياً مع التدابير التي تم تبنيها من قبل القطاع المصرفي لتجاوز تداعيات الأزمة، سمحت الجهات الإشرافية المسؤولة عن نشاط التمويل متناهي الصغر للمؤسسات العاملة في هذا المجال بتأجيل سداد مدفوعات القروض المستحقة على العملاء بدون أية رسوم. وللإشارة، استفاد عدد كبير من عملاء التمويل متناهي الصغر من هذه التسهيلات بما يقرب من 80 في المائة من عملاء

جدول رقم (4)

نتائج اختبارات الجهد لمحافظ التمويل متناهي الصغر في مصر

نوع المخاطر	مستوى المخاطر
انخفاض الكفاءة التشغيلية	منخفضة
ضعف معدلات الملاءة المالية	معتدلة
ضعف معدلات السيولة والعسر المالي	مناسبة
تراجع جودة المحفظة وزيادة المخصصات	مقبولة
تراجع مؤشرات الربحية والفائض	مقبولة إلى حد ما

المصدر: صندوق النقد العربي، (2022). "استبيان واقع وآفاق القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية".

استناداً إلى ما سبق، اتخذت الجهات الرقابية المسؤولة عن قطاع التمويل متناهي الصغر العديد من الإجراءات الهادفة لتخفيف آثار الازمة على عملاء التمويل متناهي الصغر كما يلي:

- توفير التمويل الفصلي اللازم لمؤسسات الإقراض من خلال البنوك وذلك لضمان استمرار عملياتها وفق أسعار الفائدة الرسمية وقبول القروض متناهية الصغر كضمانات في إطار عمليات السياسة النقدية في بعض الدول.
- تأسيس صناديق لضمان قروض مؤسسات التمويل متناهي الصغر الممنوحة لتغطية القروض المهيكلة والإضافية التي منحتها هذه المؤسسات في إطار أزمة جائحة وفيد-19.
- السماح لمؤسسات الإقراض متناهي الصغر بفتح أبوابها وممارسة أعمالها خلال فترات محددة أثناء الازمة وبما يسهم في استمرار أعمالها التشغيلية.
- تأجيل سداد أقساط عملاء التمويل متناهي الصغر لكافة المقترضين لمدد تتراوح بين ثلاثة إلى ستة أشهر بدون رسوم أو عمولات أو فوائد إضافية، فيما تم كذلك في بعض الدول مد فترة العمل بهذه البرامج حتى الربع الثاني من عام 2022.
- تمديد السقوف الممنوحة للعملاء والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والعملاء الافراد المتضررين من الأوضاع الاقتصادية الاستثنائية.
- إيقاف تصنيف العملاء على نظام الشيكات المرتجعة والسماح بإجراء التسويات لتلك الشيكات خلال فترة الطوارئ، وإيقاف استيفاء عمولات الشيكات المرتجعة.
- تخفيف قواعد تصنيف وتخصيص وشطب قروض مؤسسات التمويل متناهي الصغر بصفة مؤقتة ولمدة سنة واحدة حتى نهاية يونيو 2021 في بعض الدول.

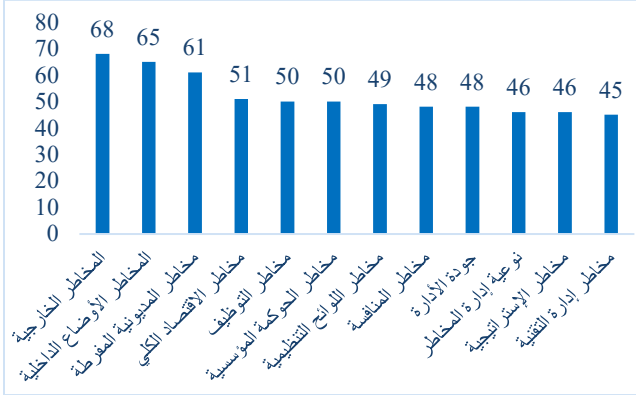
هذه المحافظ في المغرب على سبيل المثال. في هذا السياق، انعكست الجائحة وما نتج عنها من تداعيات على مؤسسات التمويل الأصغر من خلال عدد من قنوات التأثير التي شملت من بينها:

- نقص التمويل والضغط على أوضاع السيولة، حيث عانت مؤسسات القطاع من نقص التمويل سواءً من المصادر المحلية أو من المصادر الخارجية وهو ما حدّ من قدرة بعضها على الاستمرار بالإقراض على نفس الوتيرة.
- تراجع أداء محافظ التمويل، نظراً للظروف الناتجة عن انتشار الجائحة وما تبعها من إجراءات متعلقة بالإغلاق وهو ما أثر سلباً على الاداء الاقتصادي وبالتالي على قدرة العملاء على السداد وهو ما انعكس على جودة هذه المحافظ، وعلى نسبة القروض غير المنتظمة كما سبق الإشارة.
- إجهاد ربحية القطاع الذي تعرض لخسائر لأول مرة في بعض الدول العربية مثل السعودية، وفلسطين، والمغرب و خاصة أن القطاع اختار في بعض هذه الدول عدم تقليص قوته العاملة في ظل ظروف الأزمة لتخفيف الأعباء الاقتصادية على العملاء.
- زاد من مستويات تأثر مؤسسات التمويل متناهي الصغر بالجائحة كونها تعمل مع شرائح ضيقة وسط المجتمع، كما أن رؤوس أموال مؤسسات القطاع ضعيفة ولا يمكنها تحمل الصدمات الخارجية والمخاطر غير المتوقعة في عدد كبير من الدول العربية.
- اهتمت بعض الدول العربية بتقييم أثر الجائحة على أداء قطاع التمويل متناهي الصغر وفق إجراءات للضغط لتقدير مستوى المخاطر الناتجة عن هذه الأوضاع الاستثنائية كما هو الحال في مصر، حيث تم تطبيق اختبارات الجهد على شركات و جهات التمويل متناهي الصغر عدد (18) جهة وفق ثلاث فرضيات تتراوح بين الفرضية الأساسية، ثم المتوسطة، ثم الأكثر تشاؤماً، طبقاً للمتغير الأساسي للاختبار وهو انخفاض قيمة المتحصلات النقدية من أقساط العملاء المستحقة، وقد أشارت النتائج إلى أن أكبر المخاطر على محافظ التمويل متناهي الصغر تتمثل في مخاطر تراجع مستويات جودة المحفظة ومؤشرات الربحية.

شكل رقم (6)

أهم المخاطر التي تواجه مؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية

(الأهمية النسبية المبحوثين الذي صنّفوا الخطر
بكونه يمثل مخاطر عالية بالنسبة للقطاع (%))



مؤسسة التمويل الدولية، وشبكة سنابل للتمويل متناهي الصغر في البلدان العربية، "أصوات: تقييم للمخاطر المحتملة التي تواجه قطاع التمويل الأصغر في الدول العربية".

ومن بين المخاطر التي تمت الإشارة إليها، تواجه الكثير من مؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية مخاطر الإفراط في المديونية، بسبب عدم قدرة عملاء التمويل الأصغر على الوفاء بالقروض بسبب الاقتراض من عدة جهات مختلفة، جراء اضطرارهم للحصول على التمويل اللازم من مصادر متعددة من أجل الوفاء باحتياجاتهم، ذلك بسبب وجود قيود على الحد الأقصى للقرض الذي تصدره مؤسسة التمويل الأصغر من جهة، أو محدودية المنتجات والحلول التمويلية المقدمة من بعض مؤسسات التمويل الأصغر، الأمر الذي يضطر العملاء للحصول على التمويل من جهات مختلفة.

في نفس السياق، أشار الاستبيان الأحدث الذي أجراه صندوق النقد العربي إلى أن أبرز التحديات التي تواجه قطاع التمويل متناهي الصغر في الدول العربية تتمثل في ثلاث نقاط رئيسة تتمثل في تفاوت مستوى التركيز على إدارة المخاطر بين المؤسسات العاملة في القطاع بما يؤثر على استقرار ونمو القطاع. من هذا المنطلق تقوم الجهات الإشرافية في الدول العربية بالعمل على رفع مستوى الوعي بأهمية إدارة المخاطر من خلال تطبيق أحدث الممارسات الخاصة بإدارة المخاطر وتفعيلها وتطويرها على مختلف المستويات المتعلقة بقطاع التمويل الأصغر بهدف خفض مستوى المخاطر، وتحسين معدلات جيدة لمؤشرات الأداء .

من جانب آخر، يمثل تفاوت مستوى تعزيز معدل الالتزام بتطبيق ممارسات الحوكمة السليمة بما يتوافق مع أفضل المعايير العالمية تحدياً آخر يؤثر على قدرة قطاع التمويل متناهي الصغر

- اعتماد قاعدة إعادة تصنيف الديون غير الموظفة كديون متعثرة بعد 30 يوماً من أجل السداد عوضاً عن 15 يوماً المطبقة على قروض القطاع في بعض الدول قبل الجائحة.
- تشجيع مؤسسات التمويل متناهي الصغر على استخدام المنصات الإلكترونية، ووسائل الدفع الإلكتروني، وإجراء الاستعلام الائتماني للعملاء خلال فترة الطوارئ بالإضافة إلى منح موافقات لتشجيع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني والمحافظة الإلكترونية.
- حث مؤسسات التمويل متناهي الصغر على اعتماد خطط لضمان استمرارية الأعمال، ومراجعة المستهدفات الخاصة بنمو المحافظ وإدارة مخاطرها، ومراجعة سياسات التسعير فيما يتعلق بالتمويلات الجديدة للتخفيف على كاهل المقترضين.

10. التحديات والمخاطر التي تواجه قطاع التمويل الأصغر في الدول العربية

يواجه قطاع التمويل متناهي الصغر في الدول العربية عدد من التحديات. فبحسب استبيان سابق أجرته مؤسسة التمويل الدولية وشبكة سنابل للتمويل متناهي الصغر في البلدان العربية، هناك نحو 26 خطراً تواجه القطاع، تتباين من حيث الأهمية النسبية ويكمن أهمها في المخاطر الخارجية التي تمثل المخاطر خارج سيطرة مؤسسات التمويل متناهي الصغر، يليها مخاطر الأوضاع الداخلية، ثم مخاطر الإفراط في المديونية، حيث قام ما يزيد عن 60 في المائة من المستجيبين للاستبيان بتصنيف هذه المخاطر على كونها مخاطر عالية تواجه مؤسسات التمويل متناهي الصغر. كما تواجه مؤسسات القطاع مخاطر أخرى ذات أهمية تتمثل في مخاطر الاقتصاد الكلي، والتوظيف، ومخاطر الحوكمة المؤسسية التي رأى نحو 50 في المائة من المبحوثين أنها تمثل مخاطر عالية تواجه هذه النوعية من المؤسسات.

11. متطلبات الإفصاح المطلوبة من قطاع التمويل الأصغر بموجب التشريعات

تسهم عمليات الإفصاح الدورية التي تقوم بها المؤسسات العاملة ضمن قطاع التمويل الأصغر في مساعدة الجهات الإشرافية على تقييم الوضع الراهن للقطاع، والعمل على وضع استراتيجيات جديدة وتطوير الأطر التنظيمية والرقابية القانونية المنظمة للقطاع ذلك انعكاساً لمخرجات عمليات الإفصاح المتمثلة في القوائم والبيانات المالية الدورية للمؤسسات، إضافة إلى تقارير المخاطر، علاوة على التقارير التي قد تطلب بشكل دوري من قبل الجهات الإشرافية.

على سبيل المثال يتم في تونس، وحسب أحكام المرسوم رقم 117 لعام 2011 المتعلق بتنظيم نشاط مؤسسات التمويل الصغير، إلزام مؤسسات التمويل الأصغر بموافاة سلطة رقابة التمويل الأصغر بقوائمها المالية السنوية المعتمدة من قبل مدقق خارجي، إضافة إلى تزويدها بكل المعلومات المطلوبة والتي يحددها قرار وزير المالية. ذلك كما هو الحال في السعودية وقطر، حيث تلزم الجهات الإشرافية مؤسسات التمويل الأصغر بالإفصاح عن المراكز المالية الشهرية والسنوية ومخصصات القروض المتعثرة، إضافة إلى البيانات الاحترازية، وتقارير المخاطر، والقوائم المالية.

في ذات الصدد، عملت الجهات الإشرافية في المغرب بموجب القانون البنكي والتنظيمات المعتمدة من طرف بنك المغرب على إلزام شركات التأجير التمويلي بنشر البيانات الموجزة سنوياً وعند نهاية النصف الأول من كل سنة. بينما يتم العمل في السودان على إصدار ضوابط خاصة بالإفصاح عن المركز المالي لمؤسسات التمويل الأصغر وفق معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

بينما تعمل مؤسسات التمويل الأصغر في فلسطين على تزويد سلطة النقد الفلسطينية بالتقارير المالية الربعية ونصف السنوية والسنوية لمؤسسات القطاع والبيانات الأخرى ذات الصلة بشكل منتظم، وذلك بموجب التعليمات المنظمة والصادرة عن الجهات الإشرافية، حيث يتوفر تعليمات توضح البنود والنماذج المعتمدة والمطلوبة للبيانات المالية الربعية وكذلك الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح عن البيانات المالية الختامية للمؤسسات.

12. الرؤى الاستشرافية المتعلقة بتطوير قطاع التمويل الأصغر في الدول العربية

تواصل الجهات الإشرافية المسؤولة عن التنظيم والرقابة لقطاع مؤسسات التمويل الأصغر في الدول العربية جهودها لدعم أنشطة القطاع من خلال الرؤى الاستشرافية القائمة على سن

في الدول العربية على تحقيق معدلات نمو جيدة، إلى جانب تعزيز ثقة المتعاملين بالسوق، وجذب المزيد من مصادر التمويل.

فيما يمثل التحدي الثالث في منافسة القطاعات الأخرى لقطاع التمويل الأصغر خاصة القطاع المصرفي، لاسيما في ظل انخفاض كلفة مصادر التمويل المتاحة للمؤسسات المالية الأخرى مقارنة بمصادر التمويل المتاحة لمؤسسات التمويل متناهي الصغر بما يؤثر على قدرتها على المنافسة والتوسع.

بينما تتباين باقي التحديات التي تواجه قطاع التمويل متناهي الصغر ما بين دولة عربية وأخرى بحسب حجم السوق وانتشار قطاع التمويل الأصغر. فعلى سبيل المثال، تتمثل أبرز التحديات التي تواجه شركات التمويل الأصغر في كل من السعودية وقطر في ارتفاع كلفة التمويل والمنافسة غير المتكافئة مع قطاع البنوك. في المقابل، تختلف التحديات في المغرب، حيث تواجه بعض مؤسسات التمويل متناهي الصغر تحديات ترتبط بعدم تنوع خدمات القطاع المقدمة واقتصرها على عدد محدود من الأنشطة في السنوات الأخيرة، إضافة إلى تحديات ترتبط بعمليات إعادة التمويل، إلى جانب الحاجة إلى تعزيز آليات الحوكمة. بينما توجد هناك حاجة في السودان إلى تقوية حوكمة مؤسسات التمويل متناهي الصغر، وتقوية إدارة المخاطر، إضافة إلى الحاجة إلى زيادة موارد مؤسسات التمويل الأصغر خاصة التي لا تقبل ودائع، لاسيما في ظل ضعف رؤوس الأموال لتلك المؤسسات.

في المقابل، تختلف التحديات التي تواجه قطاع مؤسسات التمويل الأصغر في فلسطين، حيث تمثل الظروف السياسية والاقتصادية الاستثنائية عاملاً يحول دون نمو القطاع بالشكل المطلوب. كما أن هناك حاجة لتدخل الجهات الإشرافية للقيام بمبادرات وسن اللوائح لوضع أسقف لأسعار الفائدة على المنتجات المتعلقة بالتمويل متناهي الصغر. علاوة على تحديات أخرى ترتبط بتداعيات جائحة كوفيد-19 على أعمال قطاع التمويل متناهي الصغر.

اتصلاً بما سبق، يواجه قطاع التمويل الأصغر في مصر عدد من التحديات من أهمها، الحاجة إلى تسريع آليات التحول الرقمي لمؤسسات التمويل متناهي الصغر، وتطبيق الشمول المالي الرقمي لعملائها، إضافة إلى الحاجة إلى رفع مستويات التثقيف المالي، وتشجيع تطبيق منتج التمويل الأصغر "النانو" الذي يعد منتج حديث العهد في السوق المصري، الذي يركز على تقنيات الذكاء الاصطناعي كما سبق الإشارة. فيما تواصل الجهات الإشرافية في مصر جهودها لرفع مستوى إدارة مخاطر التحول الرقمي في مؤسسات التمويل الأصغر، علاوة على الاستمرار في تخطي آثار جائحة كوفيد-19.

وتحديث القوانين واللوائح التنظيمية ومواصلة عملها في نطاق الرقابة الدورية بهدف رفع معدل نمو القطاع من جهة، واحتواء وإدارة المخاطر المرتبطة به من جهة أخرى.

كما تعزز الجهات الإشرافية جهودها للعمل على تطبيق أحدث الممارسات الخاصة بتطبيق سياسات الحوكمة الرشيدة والامتثال إلى المعايير الدولية الصادرة عن الجهات المشرعة ذات الصلة المنظمة للقطاع، ومواكبة التطور التقني اللازم لدعم التمويل الأصغر للفئات المستحقة، علاوة على استمرار جهودها لتيسير النفاذ للخدمات التمويلية المختلفة بما يتوافق مع احتياجات المتعاملين في القطاع وصولاً إلى تعزيز مستويات الشمول المالي.

كما تسعى تلك المؤسسات إلى مواصلة عملها لإجراء التعديلات القانونية اللازمة لتطوير عمل القطاع بما يمكنه من تقديم خدمات متنوعة ذات صلة إضافية إلى خدمات الإقراض متناهي الصغر، ذلك إلى جانب تطوير أطر رقابية جديدة تعزز من ضبط عمل القطاع، وتخفيف المتطلبات الرقابية على المؤسسات العاملة في القطاع، لتوفير آلية عمل مرنة تساعد القطاع على النمو، وتمكنه من التوسع من خلال تقديم حلول تمويلية جديدة لفئات المتعاملين.

اتصلاً بما سبق، تعكف الجهات الإشرافية في المغرب حالياً على تحديث قطاع مؤسسات التمويل الأصغر، حيث تعمل على دراسة مشروع إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي لنشاط التمويل متناهي الصغر لتمكين هذا القطاع من المساهمة بشكل أفضل في الشمول المالي، وملائمته في نفس الوقت مع الإطار التنظيمي والاحترازي للقطاع المصرفي. في هذا الإطار، تم رفع سقف القروض الصغرى التي تمنح للشركات الصغيرة من 50 ألف درهم مغربي إلى حدود 150 ألف درهم مغربي، وتوسيع نطاق الضمانات التي يوفرها صندوق الضمان المركزي لتغطي التمويلات التي تمنحها مؤسسات التمويل متناهي الصغر لفائدة الشركات الصغيرة. كما تم في هذا الصدد توسيع نطاق عمل قطاع التمويل متناهي الصغر ليشمل إلى جانب جمعيات القروض الصغيرة، مؤسسات الائتمان، ونطاق النشاط ليشمل عدد من المنتجات والخدمات ذات الصلة. كما يستهدف بنك المغرب تعزيز دور التمويل متناهي الصغر للمزيد من الوصول إلى فئة محدودي الدخل وتمكينهم من ممارسة الأنشطة التي تدر دخلاً عليهم وتخلق لهم فرص عمل جديدة. من جانب آخر، تمت التوصية بإنشاء اتحاد مهني جديد تحت اسم "الرابطة المهنية لمؤسسات التمويل الأصغر" لتحل محل الجمعية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى.

في ذات الإطار، عملت الجهات الإشرافية في فلسطين على تقوية الأطر الثلاث الرئيسية المنظمة لعمل القطاع من خلال العمل على

إعداد التعديلات القانونية اللازمة لتطوير عمل القطاع بحيث يتم السماح له بتقديم خدمات متنوعة إلى جانب خدمة الإقراض. ذلك إلى جانب تطوير إطار رقابي جديد قائم على نهج انضباط السوق وهو ما سيعمل على تخفيف المتطلبات الرقابية على مؤسسات القطاع وسيوفر الوقت والجهد، ويعمل بذات الوقت على حماية العملاء. فيما تركز الرؤية الرقابية للقطاع من خلال أهداف استراتيجية قطاع الإقراض المتخصص الجديدة في فلسطين لخمس أعوام تمتد إلى عام 2023 على الرسالة الاجتماعية لقطاع الإقراض المتخصص ووصول خدمات التمويل الأصغر للشرائح منخفضة الدخل وفئات النساء والشباب في المجتمع. إضافة إلى تشجيع التنوع في المنتجات من خلال توسيع خدمات التمويل الأصغر في فلسطين لتغطية المزيد من القطاعات وتلبية الطلب ورغبات الزبائن في السوق. كما اشتملت الخطة العمل على تحسين كفاءة قطاع الإقراض المتخصص من خلال استخدام رقمنة عمليات القطاع وزيادة مستوى المنافسة من خلال تشجيع دخول لاعبين جدد للقطاع. إضافة إلى إدخال منهجية الإطار التنظيمي المتدرج للقطاع بشكل يتوافق مع المستجدات التنظيمية للقطاع والقدرات المتوفرة للمؤسسات، علاوة على ضمان استقرار قطاع الإقراض المتخصص وسلامته من خلال السعي لحوكمة القطاع وتبني الأطر التنظيمية الكفيلة بتشجيع نموه.

فيما تعمل الجهات الإشرافية في كل من السعودية وقطر على بذل المزيد من الجهود لمعالجة التحديات التي تواجه القطاع عن طريق التواصل مع الجهات الحكومية المختصة، من خلال قيام البنوك المركزية بعدد من المبادرات، وإصدار تعاميم لتطوير القطاع، واعتماد اختبارات مهنية مؤهلة للعاملين بالقطاع من أجل رفع جودة قدرات العاملين والتأكد من أن جميع الموظفين في هذه القطاعات يتمتعون بمستوى متميز من المعرفة والمهارات. كما تسعى الجهات التشريعية إلى الوصول إلى شريحة أكبر من أفراد المجتمع وتقديم خدمات مالية مبتكرة.

كما تعمل الجهات الإشرافية في السودان على تطوير عمل القطاع التمويل الأصغر من خلال مواجهة التحديات المتمثلة في تقوية حوكمة إدارة المخاطر، ورفع رؤوس الأموال وزيادة الموارد الذاتية وغير الذاتية والبحث عن مصادر تمويل جديدة للقطاع، إضافة إلى سعيها لتأهيل الكوادر البشرية العاملة في مؤسسات التمويل الأصغر.

إضافة إلى ذلك، تواصلت الجهات الإشرافية في مصر بذل جهودها لتنشيط التأجير التمويلي متناهي الصغر، وتطوير منتجات التمويل الرقمي الكلي والجزئي، وصيغ التمويل متناهي الصغر المتوافقة مع الشريعة للمشروعات متناهية الصغر. علاوة على

استمرار عملها لتطوير منتجات تمويل متناهي الصغر لخدمة القطاع الزراعي .

13. الانعكاسات على صعيد السياسات

تطرق هذا العدد من موجز سياسات الذي يأتي في إطار اهتمام صندوق النقد العربي بالقطاع المالي غير المصرفي إلى واقع وآفاق قطاع التمويل متناهي الصغر في بعض الدول العربية مشيراً إلى أهمية هذا القطاع في دعم جهود الحكومات لتحقيق النمو الشامل وبلوغ أهداف التنمية المستدامة. في ضوء الأولويات الاقتصادية للدول العربية والتحديات التي يواجهها القطاع في المرحلة الراهنة يمكن الوصول إلى بعض الانعكاسات على صعيد السياسات على النحو التالي:

– أهمية دمج قطاع التمويل متناهي الصغر في خطط واستراتيجيات التنمية المستدامة

تتبنى العديد من الدول العربية خطط واستراتيجيات للتنمية المستدامة وبلوغ مستهدفاتها لا سيما فيما يتعلق بالقضاء على الفقر، وتمكين المرأة، وتحسين مستويات النفاذ إلى خدمات التعليم والصحة، ومن الأهمية بمكان دمج وتفعيل دور مؤسسات التمويل متناهي الصغر في توفير التمويل اللازم لتحقيق هذه الرؤى وسعي السلطات الإشرافية في الدول العربية إلى التغلب على كافة التحديات التي تحول دون تعظيم المساهمة الاقتصادية والاجتماعية لهذا النوع من أنواع التمويل لاسيما في ظل خصوصية تمويلاتها وقدرتها على الإدماج الاقتصادي لشرائح من السكان مستهدفة في سياق الرؤى التنموية للدول العربية.

كما من شأن تلك الآليات أن تساعد على خفض جانب مهم من مخاطر الإفراط في المديونية الذي يعتبر تحدياً مهماً يواجه القطاع كما سبق الإشارة. فللحد من آثار ارتفاع نسب المديونية للعملاء، من الضروري أن تعمل مؤسسات التمويل متناهي الصغر على اتخاذ التدابير اللازمة للتأكد من أن حجم القروض المقدمة للعملاء مسبقاً ينسجم مع قدرة العملاء على السداد من خلال متابعة السجلات الائتمانية والتصنيف الائتماني للعملاء، علاوة على القيام بعمليات تبادل المعلومات بين مؤسسات التمويل متناهي الصغر بعضها البعض من جهة، ومع البنوك العاملة في هذا المجال من جهة أخرى..

– تعزيز موارد تمويل مؤسسات الإقراض متناهي الصغر

كما سبق الإشارة، تعتبر محدودية الموارد التمويلية المتاحة لمؤسسات الإقراض متناهي الصغر، وارتفاع مستويات كلفتها من أهم التحديات التي تواجه نمو القطاع. بالتالي، فمن شأن تبني السلطات الإشرافية لسياسات من شأنها توفير التمويل الملائم لهذه المؤسسات بكلفة معقولة، أن يساعد على زيادة عدد المستفيدين من هذه الخدمات وفق هيكل عادل للتسعير يراعي

القدرة المالية لعملاء هذا النوع من أنواع التمويل. في هذا الإطار، هناك عدد من الآليات المقترحة تشمل تحفيز البنوك على توجيه نسبة من محفظة التمويل لديها لمؤسسات الإقراض متناهي الصغر بسعر الفائدة الرسمية، ومن ثم تقوم تلك المؤسسات بدورها بعمليات منح الائتمان للعملاء من الأفراد والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بتكلفة معقولة. كما قد تشمل الآليات كذلك تشجيع وجود مؤسسات/صناديق معنية بضمان القروض الممنوحة لعملاء التمويل متناهي الصغر لخفض كلفة هذه العمليات. وقد يكون من بين الآليات كذلك قيام مؤسسات التمويل متناهي الصغر بتعزيز رؤوس الأموال الذاتية من خلال عمليات طرح الأسهم في أسواق المال العربية، إضافة إلى إمكانية الاستفادة من فرص الحصول على تمويل متوسط وطويل الأجل من المؤسسات المالية غير المصرفية ما يمكن من نمو قطاع التمويل متناهي الصغر بالمستوى المأمول وفق الخطط الاقتصادية والتنموية.

– الاستفادة من الفرص التي يوفرها التحول الرقمي في خفض مستويات التكلفة وزيادة مستويات كفاءة القطاع

كما سبق الإشارة توفر التقنيات المالية الحديثة فرصاً كبيرة لتعزيز نمو قطاع التمويل متناهي الصغر حيث عجلت من انتقال القطاع إلى نموذج رقمي أكثر كفاءة لخدمة عدد أكبر من السكان بتكاليف أقل. بالإضافة إلى ذلك، فإن سهولة تقديم القروض للمقترضين والعديد من المزايا الأخرى، مثل الإدارة الآلية للقروض، والموافقات السريعة، والقيمة المضافة التي تقدمها تقنيات الذكاء الاصطناعي في فحص مستويات الجدارة الائتمانية للعملاء تفتح آفاقاً واسعة لنمو قطاع التمويل متناهي الصغر، بما يزيد من أهمية توجه السلطات الإشرافية المسؤولة عن القطاع في الدول العربية نحو الدفع باتجاه رقمنة مؤسسات وعمليات قطاع التمويل متناهي الصغر من خلال خطط متوسطة الأجل يتوفر من خلالها كافة مقومات التمكين اللازمة لرقمنة أنشطة القطاع.

– التركيز على الإدارة الكفؤة لمستويات المخاطر

من شأن تبني إطار متكامل لإدارة المخاطر في مؤسسات التمويل متناهي الصغر أن يساعد على الحد من مخاطر الائتمان والسيولة وأسعار الفائدة والمخاطر التشغيلية التي تواجه هذه المؤسسات وضمان كفاية مستويات رأس المال وتوفير السياسات والأدلة والمبادئ الحاكمة لإدارة المخاطر بما يشمل مشاركة فعالة من كل خط من خطوط إدارة المخاطر بما يشمل كذلك وجود دور فاعل لمجالس إدارات هذه المؤسسات، وعمليات مراجعة وتدقيق أعمال هذه المؤسسات بما يساعد على الإدارة الكفؤة للمخاطر والحوكمة المؤسسية وفق أفضل الممارسات الدولية.

– تفعيل دور مؤسسات التمويل متناهي الصغر في التمكين الاقتصادي للمرأة العربية

بحسب الإحصاءات المتوفرة، يتضح أن هناك حاجة لتعزيز مستويات التمويل الممنوح من قبل مؤسسات التمويل متناهي الصغر للمرأة العربية بما يساعد على زيادة مستويات مساهمتها الاقتصادية التي لا تزال متواضعة في ظل انخفاض مستويات مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة إلى نحو 19.7 في المائة، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 46.3 في المائة⁽¹³⁾، وهو ما يُعزى للعديد من العوامل من بينها صعوبة النفاذ للتمويل. كما أن تركيز هذه المؤسسات على المقترضات من النساء يساعد بشكل كبير على خلق فرص العمل للنساء، وتحسين الأحوال المعيشية للأسر العربية ما ينعكس على التنمية المستدامة.

– تطوير نظم المعلومات الائتمانية الداعمة لقطاع التمويل متناهي الصغر

من شأن التطوير المستمر لنظم المعلومات الائتمانية والاستفادة من الفرص التي تتيحها المعلومات المعززة للسجلات الائتمانية مثل انتظام العملاء في دفع فواتير الهاتف المحمول والكهرباء والمياه ومدفوعات الأقساط وأتمتة نظم الاستعلام الائتماني على مستوى الدولة أن يساهم في زيادة مستويات النفاذ لخدمات مؤسسات التمويل متناهي الصغر. كما تبدو أهمية قيام السلطات الإشرافية بتبني آليات من شأنها خفض تكلفة نفاذ مؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية إلى التقارير الائتمانية، علاوة على أهمية تبادل المعلومات الائتمانية ما بين المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية.

يُمكن النظر في هذا الإطار، في إنشاء مؤسسات معنية بتطوير أنظمة الاستعلام الائتماني لعملاء التمويل الأصغر بما يساعد على تقديم ضمان استدامة استفادة هذه المؤسسات من خدمات الاستعلام الائتماني بكلفة مقبولة وبما يُراعي بعض جوانب خصوصية عملاء هذه المؤسسات، ويُمكن أن تتحمل مؤسسات التمويل متناهي الصغر تكلفة إنشاء مثل هذه المؤسسات مناصفة بينها، أو قد يتم التوجه نحو إنشاء مؤسسات متخصصة في مجال خدمات الاستعلام الائتماني وتقييم المخاطر لعملاء التمويل الأصغر بدعم من بعض الجهات/الصناديق المعنية بتشجيع المؤسسات متناهي الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

لمؤسسة النقد الفلسطينية تجربة في ذات الإطار، حيث تعمل مؤسسات الاقراض متناهي الصغر بشكل منتظم على رفع

السجلات الائتمانية للعملاء على قاعدة البيانات المركزية (مكتب معلومات الائتمان) الذي تديره سلطة النقد الفلسطينية، حيث تستطيع مؤسسات الاقراض الاستعلام عن عملائها على النظام وتقوم برفع بياناتهم عليه بشكل منتظم بما يزيد من كفاءة عمليات إدارة المخاطر.

– التركيز على حماية المستهلكين ونشر الثقافة المالية

من الضروري تركيز الجهات الرقابية في الدول العربية على تبني مؤسسات التمويل متناهي الصغر للممارسات الدولية الفضلى على صعيد حماية المستهلكين وعلى زيادة مستويات الثقافة المالية لاسيما في ظل خصوصية عملاء التمويل الأصغر الذين يتركزون في الفئات محدودة الدخل وأصحاب الأعمال البسيطة وذلك من خلال قيام جمعيات القروض الصغرى بالمزيد من التفاعل والتواصل مع الجمهور المعني في المناطق الريفية والنائية وتوعيتهم بالخدمات المقدمة وسبل الإدارة المالية الحسنة وحقوقهم وواجباتهم حتى يُمكنهم الاستفادة من خدمات هذه المؤسسات بشكل أفضل.

– الاستفادة من الفرص التي يتيحها التعاون مع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية

يهتم عدد من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية بتقديم الدعم لقطاع التمويل متناهي الصغر استناداً إلى دوره في دعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ورأب فجوة تمويل المشروعات متناهي الصغر والصغيرة والمتوسطة وتقديم العديد من البرامج الداعمة لعمل القطاع. فعلى سبيل المثال تنشط مؤسسة التمويل الدولية في توفير برامج محفزة لنشاط القطاع حيث ساهمت خلال العشرين عاماً الماضية في تنفيذ مشروعات ذات أثر إيجابي داعم للتمويل متناهي الصغر من خلال أكثر من 650 استثماراً في مجال التمويل الأصغر بقيمة تقدر بنحو 6.2 مليار دولار أمريكي، كما نفذت 330 مشروعاً استثمارياً للتمويل الصغير والرقمي في 95 دولة⁽¹⁴⁾.

من جانب آخر، يعمل صندوق النقد العربي في إطار تسهيل البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي أنشئ في عام 2016 على دعم جهود الدول العربية الهادفة إلى تطوير البيئة الداعمة لتلك المشروعات على عدد من الأصعدة من بينها تسهيل فرص النفاذ للتمويل وتبني السياسات الكفيلة بتشجيع التمويل الأصغر⁽¹⁵⁾.

¹⁵ صندوق النقد العربي، (2022). "البرامج الاقتصادية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، الموقع الإلكتروني.

¹³ World Bank, (2022). "World Development Indicators".

¹⁴ IFC, "Microfinance".

- IFC, "Microfinance".
- Kneiding, Christoph; (2008). "Rosenberg, Richard. Variations in Microcredit Interest Rates", CGAP brief. World Bank, Washington, DC.
- OECD, (2020). "Global Outlook on Financing for Sustainable Development 2021: A New Way to Invest for People and Planet", Nov.
- Wondirad, H. (20220. "Interest rates in microfinance: What is a fair interest rate when we lend to the poor?", Feb.
- World Bank, (2021). "Global FINDEX Database".
- World Bank, (2022). "World Development Indicators".

للاطلاع على الإصدارات الأخرى من هذه السلسلة يمكن زيارة الموقع الإلكتروني لصندوق النقد العربي من خلال الرابط التالي:
www.amf.org.ae

صدر من هذه السلسلة الأعداد التالية:

- العدد الأول: النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من خلال زيادة فرص نفاذها إلى التمويل (مارس 2019).
- العدد الثاني: رقمنة المالية العامة (أبريل 2019).
- العدد الثالث: العدالة الضريبية (مايو 2019).
- العدد الرابع: أمن الفضاء السيبراني (يونيو 2019).
- العدد الخامس: المدن الذكية في الدول العربية: دروس مستوحاة من التجارب العالمية (يوليو 2019).
- العدد السادس: استقلالية البنوك المركزية (سبتمبر 2019).
- العدد السابع: الاندماج في سلاسل القيمة العالمية (أكتوبر 2019).
- العدد الثامن: الاستثمار المؤثر (نوفمبر 2019).
- العدد التاسع: العبء الضريبي (ديسمبر 2019).
- العدد العاشر: الشراكة بين القطاع الخاص والعام في الدول العربية (يناير 2020).
- العدد الحادي عشر: واقع وآفاق إصدار العملات الرقمية في الدول العربية (فبراير 2020).

- تشجيع التمويل متناهي الصغر المستدام

تركز العديد من الحكومات حالياً على تشجيع ممارسات التمويل متناهي الصغر المستدام من خلال التركيز على القروض متناهية الصغر الموجهة إلى تمويل أنشطة من شأنها تحقيق المسؤولية المجتمعية والبيئية وأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدام وتمويل مشروعات الطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر والدائري. في هذا السياق، يُشار إلى تركيز الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر على تبني مبادرة لتطوير قطاع التمويل متناهي الصغر لدعم التمويل الأخضر متناهي الصغر المستدام. كما تم اتخاذ الخطوات الأولية لدمج معايير ومبادئ التنمية المستدامة ضمن استراتيجيات جهات تمويل المشروعات متناهية الصغر من خلال تفعيل دور التمويل الأخضر المستدام. في ذات السياق تم استحداث نماذج أعمال متخصصة للتمويل الأصغر الأخضر لتحفيز الفقراء العاملين في قطاعات اقتصادية مختلفة على ممارسات صديقة للبيئة أكثر استدامة وبما يعزز البعد التنموي للقطاع. كما تم إطلاق الموقع الإلكتروني للتثقيف والريادة المالية للمتعاملين في صناعة التمويل متناهي الصغر.

المصادر باللغة العربية:

- الهيئة العامة للرقابة المالية، مصر، (2021). "تقرير الربع الثالث من عام 2021: نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، والجمعيات، والمؤسسات الأهلية، والشركات، سبتمبر.
- مصر (2022). "حماية عملاء التمويل متناهي الصغر".
- صندوق النقد العربي، (2022). "استبيان واقع وآفاق القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية".
- "البرامج الاقتصادية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، الموقع الإلكتروني.
- مؤسسة التمويل الدولية، وشبكة سنابل للتمويل متناهي الصغر في البلدان العربية، "أصوات: تقييم للمخاطر المحتملة التي تواجه قطاع التمويل الأصغر في الدول العربية".

المصادر باللغة الإنجليزية:

- Allied Market Research, (2022). "Microfinance Outlook 2030".
- Convergence, (2019). "Microfinance Barometer".

• العدد التاسع والعشرون: "واقع وآفاق قطاع التمويل متناهي الصغر" (مايو 2022).

- العدد الثاني عشر: حزم التحفيز المتبناة في مواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد (أبريل 2020).
- العدد الثالث عشر: تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاع الطيران وسياسات دعم التعافي في الدول العربية (مايو 2020).
- العدد الرابع عشر: مخاطر الدين العام في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد (يونيو 2020).
- العدد الخامس عشر: تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاع السياحة في الدول العربية وسياسات دعم التعافي (يوليو 2020).
- العدد السادس عشر: حيز السياسات المتاح لدعم التعافي الاقتصادي من جائحة فيروس كورونا المستجد في الدول العربية (سبتمبر 2020).
- العدد السابع عشر: الشمول المالي الرقمي (ديسمبر 2020).
- العدد الثامن عشر: دور الشمول المالي في تمكين المرأة (يناير 2021).
- العدد التاسع عشر: استخدام الاقتصاد السلوكي في دعم عملية صنع السياسات الاقتصادية: تجارب إقليمية ودولية (أبريل 2021).
- العدد العشرون: نحو عقد اجتماعي جديد في الدول العربية: دور المالية العامة (يونيو 2021).
- العدد الحادي والعشرون: تحديات وخيارات تمويل البنية التحتية في الدول العربية (أغسطس 2021).
- العدد الثاني والعشرون: "اقتصاديات جانب العرض، أثر لآفر، ومبدأ "الضريبة تقتل الضريبة": مدخل للإصلاحات الضريبية بالدول العربية (سبتمبر 2021).
- العدد الثالث والعشرون: "واقع وآفاق القطاع غير المصرفي في الدول العربية: قطاع التأمين" (أكتوبر 2021).
- العدد الرابع والعشرون: الموجة التضخمية العالمية: المسببات والآثار والانعكاسات على الاقتصادات العربية" (نوفمبر 2021).
- العدد الخامس والعشرون: "سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في أعقاب جائحة كوفيد-19" (يناير 2022).
- العدد السادس والعشرون: "تحديات وخيارات السياسة المالية في الدول العربية في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19" (فبراير 2022).
- العدد السابع والعشرون: "استخدام الصكوك لتمويل مشروعات البنية التحتية بالدول العربية" (أبريل 2022).
- العدد الثامن والعشرون: "التداعيات الاقتصادية الإقليمية والدولية للتطورات الراهنة" (أبريل 2022).